مضارع ولم يقيد به لان الكلام في المعرب وكان بعده
مقدرة جوابه مما يقال اداة الشرط لا تدخل على الجملة الاسمية
لكن اعترض بان الفعل لا يحذف بعد اداة الشرط غير ان
ولو الا ان كان مفسرا بفعل بعده كما نص عليه ابن هشام
في مغنيه بيت سعاد اللهم الا ان يكون ذلك في غير الضرورة
الثانية اي اما ناقصة ثانية اي اسمها ضمير الشان
وقوله ناقصة اي غير ثانية ففي عبارته شبه احتباك
فاندفع الاعتراض بان الثانية هي الناقصة على الاصح فلا
تحسن مقابلتها لها وفي بعض النسخ او غير ثانية والامر
عليه ظاهر جملة من مبتدا وخبرها فهي في محل
نصب وقوله الجملة المفسرة لا محل لها في مفسرة العامل
لانهم الشان والف خبرها وعلى هذا فقوله او واو
بارز مبتدا محذوف اي او هو واو او ياء فلا اشكال في
فعله اي الله يعين ان علوه وسياده تمنعه من نفسه لا
هذا هو الراجح وتوقف الفاكهاني بالاوصاف الحميدة فلا انها وراثة من اباءه
على الجواب عن صيت التعليق ما قدر الله اي يدين على شخط من داره الحر من داره صول
لا عن صيت الخبر فالرفي ما تعجبيه والشحط بشين معجمة فحاء مهملة مفتوحتين
الخ قوله قال ابن اي البعد والحزن بفتح المهملة فسكون الزاي موضع
من اضمر المتكلم في حرف ببلاد العرب وصول بضم القاف المهملة ضيعه من
وهذا على شرح المصنف ضياع جد جاء كذا في النسخ واحد المعيني والذي في القا
من غير بصر عرف بمعنى انه عرفانية بصيغة مصدر وهذا الشاهد ساقط
علم فان فعل بمعنى علم في كثير من النسخ للاشهب من اضافة الصفة
فهو مفعوله الثاني وهذا
اولى لان القصد علم
كونه معتدا لا معرفته
ذات مقيدة به فقوله

الى الموصوف وانما جاز حذف الاخر في الجزم وليس علامة الرفع
قال الرضي لان شان الجازم عندهم حذف الرفع الذي في الاخر
والرفع فيه محذوف لالتقاء او التقدير قبل دخول
الجازم فلما دخل لم يجد في الاخر الا حرف علة مشابها للحركة
فحذفه ومذهب سيبويه ان الجازم حذف الحركة المقدرة وحرف
العلة حذف عند الجازم لانه فرق بين صورة المحذوف والمر
وكلام المصنف محتمل لهذا المذهب ايضا واما كلامه في الخفيف النصب
بالجزم في الفعل المعتل كما الحق به في الافعال الخمسة لانه انما
الحق به ثم لتقدر الاعراب بالحركة بخلافه هنا فاعرب نصبا
بالحركة على الاصل وقولنا بخلافه هذا هو المعتاد الغالب
فلا ينافي ان ما آخره الف من المعتل مقدر الحركة فتامل
وقال بعضهم انما ثبتت الف نحو خشيت نصبا لاجزما لان
الجزم ذهاب الحركة واذا ذهبت فلا فائدة لثبوت حرفها
الذي هو الالف بخلاف النصب فان الحركة فيه موجودة
الا انها تقدرت من ضمة الى فتحة فلو حذفت الالف بقيت
الحركة التي هي الفتحة بلا حرف واعلم انه لا يحذف حرف العلة
الا اذا كان متاصلا فان كان بدلا من همزة كقرا ويقرا
ويوضوء فان كان الباقي بعد دخول الجازم فهو قياسي
لسكون الهمزة وحينئذ الحذف لان العامل اخذ مقتضاه
وان كان قبله فهو شاذ والاكثر عدم الحذف بناء على عدم
الاعتداد بالعارض او يكون مجهولا للحال لو قال ولم يحل
كان اخصر وانسب بالعطف على قوله الا حذف
نقض النفي والحكم على هذا بمعنى المحكوم به والله اعلم

Copyright © King Saud University